



وجبة نظر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
في مشروع الجمهورية الموسعة

الدار البيضاء في 14 يوليوز 2010

مدخل :

شكل الخطاب الملكي في موضوع الجهوية الموسعة مشروعا سياسيا نوعيا متقدما، يرمي من خلال الإعلان عن هذه المبادرة إلى تحديث هياكل الدولة وتطويرها، وجعل الجهة قاطرة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان هذا التوجه يعتبر ضرورة في زمننا الوطني المطبوع باختلالات بنيوية مست كافة المجالات، في زمن التحولات الكونية العميقة التي تعرفها الإنسانية، فإن السؤال الذي يواجهنا موضوعيا هو:

- هل الشروط والبنىات السياسية والإدارية والبشرية والمؤسسية الحالية المبنية في خالبيتها على الفساد والمشاشة تسمح ببناء جهوية موسعة تترجم الطموح المعبر عنه في الخطاب الملكي؟

إننا نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وانطلاقا من هذا السؤال المركزي أن الشروط الحالية قد تعيق ببناء جهوية تعكس وتترجم ما يطمح إليه المغاربة، لذلك فإن إرساء قواعد وأسس متينة لبناء الجهوية يفرض تأمين شروط نجاحها بروح عالية من الوعي والنقد الصارم والموضوعي للتجارب السابقة، بمنظور شمولي يعيد النظر كلية في النسق السياسي، وضمنه مسألة الانتخابات: منهجا وتشريعا وتصورا. إذ لا يمكن إطلاقا بناء مؤسسات محلية أو جهوية أو وطنية قوية، فاعلة، مستوعبة لمهامها والأدوار التنموية المنوطة بها، على الإفساد والتزوير الانتخابي.

إننا مطالبون بمناسبة طرح الجهوية الموسعة إلى فتح نقاش واسع وبالنقد الشامل للمسار السياسي المغربي المعاصر منذ الاستقلال إلى اليوم للوقوف بالفعل على ما راكمناه من إيجابيات وعلى عمق الانكسارات التي عاشها المغرب، للتوجه نحو المستقبل بمسؤولية وطنية حتى لا نعيد إنتاج نفس التجارب السابقة بصور أخرى، وحتى يتسنى لنا طرح الجهوية ضمن الإصلاح العام للنسق السياسي بالمغرب ووضع الأسس التاريخية للنهضة الشاملة والبناء الديمقراطي الحقيقي. ذلك أن

البشرية تنتظرها أزمات قوية لم يشهد التاريخ مثيلا لها، وينبغي علينا نحن المغاربة إعداد العدة لمواجهةها ولا خيار لنا غير بناء المؤسسات سليمة وفاعلة.

- تعد وحدة البلاد والكيان والدولة متأسلة وثابتة في المغرب، رغم كل المشاريع والمحاولات الانفصالية أو التجزئية، بما فيها المشاريع الاستعمارية والأطماع الخارجية التي عرفت كلها الفشل.

المحور الأول :

I- شروط بناء الهوية الموسعة:

1- الشرط الأول، ويتمثل في وضع حد للفساد الذي أصبح يشكل المعوق الأكبر أمام كل تقدم منشود، إذ لا يمكن استنبات الهوية الموسعة بالمضمون الذي جاء به الخطاب الملكي في أرضية فاسدة، ولا يمكن تحديث هياكل الدولة في وضع وطني مطبوع بالفساد، لذلك فالشرط الأول هو اقتلاع الفساد من جذوره.

2- الشرط الثاني: ويتعلق الأمر بمراجعة الدستور ، وما يضمن الفصل الحقيقي للسلط مما يمكن كل سلطة من ممارسة اختصاصاتها ومهامها على الوجه الأكمل، ويعطي للهوية شخصيتها الكاملة، ويحدد اختصاصاتها ويضبط مهامها في إطار الوحدة الوطنية.

3- الشرط الثالث : ويتعلق بنزاهة الانتخابات، وأن تكف اللوبيات المالية الجديدة الصاعدة عن إفساد الانتخابات، وفي هذا المجال فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤكد على أن نزاهة الانتخابات والردع القانوني للوبيات المالية بمختلف تلاوينها يعد من بين المرتكزات الأساسية لبناء الهوية الموسعة الحقيقية، وإلا فسنعيد إنتاج التجارب الانتخابية السابقة التي فتحت المجال للمفسدين للتحكم في النتائج لتظل اللوبيات متحكمة في المؤسسات حماية لمصالحها.

4- الشرط الرابع: وهو الشرط الذي يعد حاسما بالنسبة لمستقبل المغرب، وهو المتمثل في إصلاح منظومة التربية والتعليم، الإصلاح الذي يدمج المواطن في المجتمع، ويصبح قادرا على الانخراط في التنمية في كافة المجالات، مع ما يتطلبه الأمر وباستعجال يوضع إستراتيجية وطنية لمحاربة الأمية. إذ لا يمكن الحديث عن التنمية الجهوية أو الشاملة ولا يمكن تحديث هياكل الدولة بمجتمع نصفه لا يقرأ ولا يكتب. لذلك فإن إصلاح المنظومة التربوية يعد من أساسيات الإصلاح الشامل بالمغرب. ونعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن أساسيات ومرتكزات إصلاح التعليم، لم توضع بعد.

5- الشرط الخامس: وهو المرتبط بالمجال القروي ويتعلق الأمر بتوجيه الاهتمام إلى المشاكل الحقيقية التي يعيشها العالم القروي: الاقتصادية منها والاجتماعية، وما يتطلبه ذلك من إصلاح زراعي وتوفير التجهيزات التحتية وتوفير البنيات الاجتماعية، وفك العزلة عن كل المناطق التي تعاني من حصار الطبيعة ومن التهميش الاجتماعي والإداري والإقصاء الاقتصادي.

المحور الثاني: التقسيم الترابي :

إن الجهوية الموسعة في إطار الوحدة الوطنية، ينبغي أن تؤسس على التضامن والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى الحد من الفوارق الكبيرة بين المجالات، والقطع مع السياسات التي قسمت المغرب إلى مغرب نافع ومغرب غير نافع، وهذا الاختيار يتطلب التدخل المباشر للدولة بغاية رفع كل أنواع التهميش المتعدد والمختلف الجوانب، وفك العزلة عن المناطق النائية، وذلك بإحداث التجهيزات الأساسية، واعتماد التوزيع العادل للثروة. لذلك فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بقدر ما تؤكد على الإصلاح الضروري بما يسمح بالترجمة العملية لمضمون الخطاب الملكي وتحويله إلى قوة مادية فاعلة، فإنها تقترح تقسيما ترابيا جهويا لا يتعدى 7 جهات. وهو الاقتراح المبني على تنوع وتكامل الموارد البشرية والمادية والمنافذ البحرية وتحويل الجبال إلى جسور بين مكونات

الجهة، والاعتماد في كل جهة على قطبين للتنمية: قطب جار لقاطرة التنمية وقطب دافع لها.

1- الجهة الموسعة الأولى: وتتكون من أقاليم فاس- بولمان وتازة - الحسيمة- تاونات وطنجة - تطوان.

إن منطقة طنجة في هذا الاقتراح مثلا يعتبر قوة جر ومنطقة فاس تعد قوة دفع داخلي، وبنفس الروح والمضمون نقترح الجهات الأخرى.

2- الجهة الموسعة الثانية: وتشمل كل أقاليم الجهة الشرقية الحالية وتافيلالت.

3- الجهة الموسعة الثالثة: وتشمل أقاليم جهة مكناس الحالية والغرب الشراردة، والرباط- زمور- زعير: نظرا لتكاملها الاقتصادي بمختلف فروعها، وإطلالها على البحر كبوابة اقتصادية واجتماعية.

4- الجهة الموسعة الرابعة: وتتكون من البيضاء الكبرى وأقاليم الشاوية ورديفة وتادلة بني ملال- أزيلال.

4- الجهة الموسعة الخامسة: وتشمل مراكش - الحوز وعبدة وأقاليم ورزازات والصويرة.

5- الجهة الموسعة السادسة : وتشمل أقاليم سوس وكلميم- طاطا وطانطان.

7- الجهة الموسعة السابعة: وتضم كل الأقاليم الصحراوية المسترجعة، بما يوفر شرط الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

هذا وحتى نضمن لهذه المبادرة الترجمة الفعلية، فإنه يتعين اعتماد منهج التدرج في عمليات بناء الجهات الموسعة بما يسمح لنا بتقويم وتصحيح التجربة باستمرار، بهدف ترسيخها سياسيا وثقافيا لتصبح جزءا من بنية النظام السياسي وفلسفته.

المحور الثالث: كيفية تكوين الجهة الموسعة:

ينبغي اعتماد النهج الديمقراطي في تكوين مجلس الجهة، وذلك بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة تبعدنا بالمطلق عن الكيفيات التي أجريت بها الانتخابات التشريعية والجماعية السابقة، لا من حيث الإعداد والتدبير ولا من حيث نمط الاقتراع الذي يجب مراجعته بناء على التجربة السابقة التي لم تعط النتائج المتوخاة منها. على أن يكون الرئيس هو الأمر بالصرف، وأن تكون المراقبة بعدية من طرف الحكومة عن طريق ممثليها في الجهة، وهو الوالي الذي ينبغي أن يكون تابعا دستوريا للوزير الأول.

إن هذا الاختيار يتطلب تنظيم السلط، لتتحول الجهة إلى سلطة حقيقية لها صلاحيات اتخاذ القرارات والمبادرات لكسب رهان التنمية الجهوي كمرتكز لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة. وهو ما يفرض موضوعيا الإقرار الفعلي للامركزية واللامركزية، والحد من المركزية المفرطة للدولة. وفي هذا السياق العام لا يجوز لأي مستثمر أن يستثمر بالجهة الموسعة إلا بعد دفتر تحملات بين الجهة المستثمرة والمجلس الإداري للجهة الموسعة، بغاية وتحديد وضبط استفادة الجهة منه: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا. ذلك أن كثرة المتدخلين من خلال تعدد الصناديق والوكالات من خارج نظام الجهة الموسعة سيضرب في العمق الفلسفة السياسية والعمق الاجتماعي والاقتصادي الذي تأسست من أجله الجهة الموسعة. ولبناء الجهوية: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتشريعيا، نقترح في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تكوين برلمان جهوي وحكومة جهوية قادرة على استيعاب طبيعة التحولات الجارية ومتطلبات المجتمع وضرورات التنمية والتقدم.

المحور الرابع: الحكامة الجيدة والتمويل:

بدون حكمة جيدة مبنية على التشاور والإشراك الفعلي والمحاسبة والمراقبة واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعقابية وفق القوانين والتشريعات ستتحول الجهة

الموسعة إلى هياكل إدارية لا تخرج عن إطار الهياكل المحلية الحالية التي تعثرها اختلافات كبرى.

- وبخصوص التمويل :

في إطار اللامركزية واللامركز، تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة في تمويل الجهات الموسعة، وذلك بالتوزيع العادل للمال العام، وفي إطار تكافؤ الفرص بين الجهات. كما يحق لمجلس الجهة القيام بشراكات وطلب قروض من الخارج تحت ضمانة الدولة مع إعادة توزيع الدخل بين الجهات.

الخلاصة : بناء الهوية الموسعة بالمنطق والطموح الذي يسعى إلى تحديث هياكل الدولة، يعد جوهر طرح المسألة الديمقراطية في شموليتها بالمغرب. إذ لا يمكن إحداث هوية في ظل مناخ لا ديمقراطي، وترسيخ الثقافة الديمقراطية في الوعي الوطني، وفي ظل وضع وطني مشدود إلى الماضي ويشكو من تراجعات سياسية كبرى: من جانب علاقة الدولة بالمجتمع، ومن جانب المسؤوليات العظمى للدولة في ضرورة دعم الحقل السياسي، الدعم المشروع الذي يمكن تنظيمات المجتمع من القيام بمهامها وأن تجسد الدولة الضمير الجمعي لكل المغاربة. وأخيراً، فإن الممارسة الديمقراطية هي التي تخلق النخب المستوعبة لحقيقة الوضع بالبلاد والمتمثلة لأفق المغرب.

الكاتب العام
نوبير الأموي